قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 26 ديسمبر 2017

المجلس استوحى من مناقشة «الخطاب الأميري» العديد من الأفكار التي جنى ثمارها إنجازات على أرض الواقع

مجلس الأمة قدم عملا دؤوبا خلال دور الانعقاد الماضي

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 26 ديسمبر 2017، وأحال خلالها مقترحي (إنشاء صندوق الطالب) وضم سوق المباركية إلى المجلس الوطني من اللجنة التعليمية على اللجنة المالية، وواصل مناقشة الخطاب الأميري.

وتطرقت مداخلات النواب حول الخطاب إلى قضايا عدة منها الوحدة الوطنية وبرامج الاصلاح الاقتصادي وإيقاف الهدر المالي في وزارات الدولة وانشاء المشاريع التنموية الكبرى وتنويع مصادر الدخل والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الرسائل الواردة

وافق مجلس الأمة على رسالتين واردتين من لجنة الشؤون التعليمية بإحالة اقتراح بقانون عن إنشاء (صندوق الطالب) واقتراح برغبة بشان (سوق المباركية) على اللجنة المالية.

حيث وافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمة يطلب فيها إحالة الاقتراح بقانون بإنشاء صندوق طالب العلم المقدم من النائب د.جمعان الحربش على اللجنة المالية للارتباط عملا بحكم المادة (99) من اللائحة الداخلية.

ووافق المجلس على رسالة من رئيس اللجنة التعليمية يطلب فيها إحالة تقريرها الخامس والعشرين عن الاقتراح برغبة المقدم من النائب صالح عاشور على اللجنة المالية عملا بحكم المادة (58) من اللائحة الداخلية.

وتتعلق تلك الرسالة بضم سوق المباركية إلى المجلس الوطني للثقافة والآداب واعتباره معلمًا تاريخيًا وطنيًا يتم المحافظة عليه ومتابعته ووضع رسوم رمزية ثابتة كإيجارات على المحال واستخدامها في صيانة ورعاية السوق.

وتنظر المجلس رسالة من النائب فيصل الكندري يطلب فيها طرح قضية الازدحام في شوارع الكويت أمام المجلس ومناقشتها مع الأجهزة المختصة في الدولة لوضع الحلول المناسبة لها.

وعقب رئيس لجنة المرافق العامة النائب عبد الله فهاد على الرسالة بان هناك تقريرًا صادرًا من لجنة المرافق بناء على تكليف المجلس اللجنة لدراسة الازدحام المروري وإيجاد الحلول القصيرة والمتوسطة والطويلة لإنهائه.

ولفت فهاد إلى ان التقرير رقم (61) مدرج على جدول الأعمال وانتهت منه اللجنة في (31/10/2017م).

وقرر المجلس الاكتفاء بالتقرير المقدم من لجنة المرافق العامة حول الازدحام المروري والمدرج على جدول أعمال مجلس الأمة.

الأسئلة

نظر المجلس بند الأسئلة، وأكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أن الكويت تقف مع أشقائها في السعودية ودول مجلس التعاون، ومع الحل السلمي في اليمن.

وأوضح الخالد ردًا على سؤال للنائب صالح عاشور ان الكويت حاولت منذ اليوم الأول لاندلاع الأزمة اليمنية إيجاد مبادرة خليجية للخروج بحل سلمي، وفقًا لقرار مجلس الأمن 2216 وبموجب المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية عبر الحوار الوطني الذي شارك فيه كل اليمنيين.

وبين أنه تم العمل بموجب تلك المبادرة إلا أن من قوض هذه الجهود هو من قاد اليمن إلى هذا الانحدار، مضيفًا «نريد لليمن أن تستكمل المبادرة الخليجية التي تبقت لها محققتان هما الدستور والانتخابات للوصول إلى بر الأمان».

وأشار إلى ترؤس دولة الكويت آنذاك مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي في صنعاء في عام 2014 للاحتفال مع اليمنيين بمخرجات الحوار الوطني.

من جهة أخرى قال وزير الخارجية «خاطبنا السلطات في السعودية التي أفادت بأنها تقوم بواجبها نحو اتخاذ الإجراءات القانونية بقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية تجاه كل من يتعرض لرموز الخليج وفق الأنظمة والقوانين في المملكة».

من جانبه أعلن وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د.فهد العفاسي إحالة 24 إمامًا من أئمة المساجد إلى التحقيق لمخالفتهم ميثاق الأئمة.

وقال الوزير العفاسي خلال الجلسة ردًا على سؤال للنائب أحمد الفضل إنه سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من لا يلتزم بالميثاق الذي ينظم عمل الأئمة.

مناقشة الخطاب الأميري

وواصل المجلس النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر، وطالب نواب الحكومة بالتركيز على برنامج الإصلاح الاقتصادي وإيقاف الهدر المالي في وزارات الدولة والإسراع بإنجاز المشاريع التنموية الكبرى التي من شأنها توفير فرص وظيفية للشباب الكويتي.

وأكد النواب، أهمية تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد على إيرادات النفط كمصدر وحيد للدخل.واشاروا إلى أهمية المحافظة على الوحدة الوطنية وتضافر الجهود لمواجهة التحديات والأخطار الخارجية إضافة إلى تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية في إنجاز القوانين التي تهم المواطنين.

وطالبوا في مداخلاتهم الحكومة بتنفيذ ما ورد في الخطاب السامي من توجيهات حيال العديد من القضايا المهمة، مشددين على أهمية أن تعمل السلطتان في المسار الصحيح الذي رسمه صاحب السمو.

وأوضحوا أن الخطاب الأميري تحدث عن تطوير الموانئ لتنويع مصادر الدخل، وطالبوا بتسليم إدارة الموانئ لشركة متخصصة، والاستعداد لإدارة ميناء مبارك، وتطوير الجزر للاستفادة من إيراداتها السياحية، والاهتمام بمشروع طريق ومدينة الحرير.

وفي القطاع الصحي أكد النواب أهمية اختيار الأسلوب الأمثل لإدارة المستشفيات مثل مشروع مستشفى جابر الذي أعلن إسناد إدارته إلى شركة بريطانية.

وفي موضوع الإسكان، أكد النواب ضرورة الاستمرار في متابعة توزيع الوحدات السكنية كما كان في السابق بمعدل 12 الف وحدة سنويًا.

وطالب النواب بعدم سحب البيوت من العسكريين بعد وفاة رب الأسرة لان هؤلاء شاركوا في الحروب ويجب أن يستحقوا الجنسية.

كما طالبوا بعقد جلسة خاصة بحضور الحكومة وديوان المحاسبة لمناقشة ملاحظات الديوان على الوزارات.

ورفض النواب أي التفاف على المادة 100 من الدستور فيما يخص الاستجوابات محذرين من أن هناك توجهًا لبعض الأطراف الحكومية للحد من صلاحيات النواب وتحديدًا في الاستجواب.

واعتبروا أن هذا التوجه خطير، مؤكدين أن ما يحتاج إلى تصويب هو العمل الحكومي، وليس العمل البرلماني.

وأكدوا حرص وزارة الأوقاف على حماية النشء ودعم توازن المجتمع عبر التزام المراكز التابعة لها برسالة الاعتدال والوسطية.

طالب بتزويده بنسخة من اللوائح والنظم إن وجدت

عمر الطبطبائي: ما أسس تعيين الكويتيين في مجالس الإدارة؟

عمر الطبطبائي

سأل النائب عمر الطبطبائي وزير المالية عن الأسس والنظم واللوائح التي تم بناء عليها تعيين الموظفين الكويتيين، سواء من الهيئة العامة للاستثمار، أو من خارجها أعضاء في مجالس ادارات الشركات التي تملك الهيئة حصة فيها، مطالبا بتزويده بنسخة من اللوائح والنظم ان وجدت.

وطلب صورا من الموافقات من قبل الجهات المختصة على تلك اللوائح في حال وجدت، على أن يكون هناك شرح مفصل لأسس عملية اختيار الكفاءات والمختصين لتمثيل الهيئة أعضاء في مجالس ادارات تلك الشركات بغض النظر عن اختلاف قطاعاتها.

كما طلب الطبطبائي كشفا تفصيليا بالمكافآت السنوية التي حصل عليها الأعضاء المستفيدون خلال عضويتهم بتلك الشركات، وذلك لكل منهم على حدة ابتداء من 1 / 4 / 2015 وحتى تاريخه.

وبصورة للنظم واللوائح المعتمدة من الجهات المختصة والتي تحدد وتنظم طبيعة رواتب العقود الخاصة للكويتيين، سواء في المكتب الرئيسي او في المكاتب الخارجية، وبالأسس والنظم واللوائح التي بناء عليها يتم تحويل مديري الإدارات والقطاعات والمديرين التنفيذيين من موظفين بشغلون درجات وظيفية في الهيئة إلى بند عقد خاص كويتي في الميزانية العامة.

خالد العتيبي يستغرب فرض رسوم لإصدار إذن عمل للمواطنين في القطاع الخاص

خالد العتيبي

استغرب النائب خالد محمد العتيبي تحديد الهيئة العامة للقوى العاملة رسوم تسجيل لأصحاب الأعمال من المواطنين المسجلين على الباب الخامس وفرض رسوم لإصدار إذن عمل لهم بقيمة 60 دينارًا عن السنة و70 دينارًا عن السنتين.

وأضاف العتيبي أن (الشؤون) تفرض رسومًا مالية على المواطن كما لو كان غريبًا في بلده مشيرًا إلى أن مثل هذه التحركات ضد العاملين بالقطاع الخاص والتحركات الأخرى السابقة وأهمها ملف دعم العمالة ستؤدي إلى تفريغ القطاع الخاص من المواطنين وضرب سياسة الدولة في تحفيز العمل في القطاع الخاص التي تخطط لها منذ عقود.

وطالب العتيبي بسرعة إلغاء هذه الرسوم وتقديم التسهيلات كافة للمقبلين على العمل في القطاع الخاص وتشجيعهم على ذلك.

عسكر العنزي: إصرار وزير الأشغال على إلغاء مناقصات الطرق أمر مستغرب

عسكر العنزي

استغرب النائب عسكر العنزي إصرار وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي على إلغاء مناقصات الطرق رغم عدم موافقة مجلس الوزراء على طلبه.

وقال العنزي، في تصريح صحفي، إن المفارقة هي أن الوزير لم يذعن إلى قرار مجلس الوزراء باستكمال إجراءات مناقصات الطرق، بل أحال الملف إلى الفتوى والتشريع فحصل على رأي قانوني رسمي صادم، مبينا أن الفتوى أكدت عدم إلغاء المناقصات وثبات المركز القانوني لها.

وأوضح أن الوزير عندما باءت محاولاته بالفشل ولم يتمكن من إلغاء مناقصات الطرق من خلال مجلس الوزراء والفتوى والتشريع توجه إلى جهاز المناقصات المركزي وتم أيضا رفض الإلغاء، ولكن الوزير مع ذلك لم يوقع أيًا من المناقصات ولا يزال يبحث عن مخرج للإلغاء.

وأكد العنزي أنه لم يعد مقبولا أن يتم تعطيل المصالح بهذا الشكل، ونحن مع أي إجراء يكون له دور في ترشيد الإنفاق وضبط المصروفات، حماية للمال العام من الهدر، معربًا عن استغرابه إصرار بعض الوزراء على إلغاء مناقصات رغم سلامة إجراءاتها التي أكدتها الجهات الرقابية.

وطالب مجلس الوزراء بمراجعة المناقصات والممارسات والأوامر المباشرة لأن هناك من يتعمد التعطيل، داعيًا إلى المضي في دراسة المناقصات والممارسات للتأكد من سلامة الإجراءات والتحقق من الاحتياجات الفعلية لمختلف الوزارات من تلك المناقصات والممارسات ومحاسبة من يتعمد التعطيل.

ثامر الظفيري: كم جهة وإدارة حكومية تخضع لإشراف الوزير أنس الصالح؟

ثامر الظفيري

وجه النائب ثامر سعد الظفيري سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح، حول آلية التوظيف المتبعة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعدد الموظفين العاملين فيها.

وفيما يلي نص السؤال: حسب القرار الوزاري رقم (1/64) الصادر بتاريخ 1964/1/8 والمعدل بقرار وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 1994 والخاص بتنظيم الأمانة العامة لمجلس الوزراء.فإن الأمانة العامة لمجلس الوزراء تتولى تحضير أعمال مجلس الوزراء، وتنفيذ قراراته وجميع شؤونه المالية والإدارية، ويتولى الأمين العام رئاسة الأمانة العامة وتصريف أعمالها ويكون مسؤولا عنها أمام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ويعاونه عدد من الأمناء المساعدين.لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

كم يبلغ عدد الجهات الحكومية والإدارات الخاضعة لإشراف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء؟ وكم يبلغ عدد مجالس الإدارات التي يشترك فيها الوزير بصفته الوزارية؟ وكم يبلغ عدد اللجان الوزارية المسؤول عنها الوزير أو المشارك فيها؟ مع تزويدي بالعدد وأسماء الجهات كافة،ما آلية التوظيف المتبعة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء؟ مع تحديد عدد الموظفين المعينين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ بداية عام (2018) حتى تاريخ ورود هذا السؤال وتخصصاتهم العلمية، وفي حال عدم وجود تخصصات جامعية للمعينين يرجى إفادتي بآخر مؤهل دراسي لهم.

لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية

«الداخلية»: حريصون على تطوير خدماتنا الإلكترونية

توحيد الكندري

الموقع الالكتروني المطور للاستفسار عن الجواز

الكندري: نأخذ بعين الاعتبار أهمية الحفاظ على السرية وخصوصية البيانات الشخصية للمستخدمين

تم تفعيل خدمة الاستعلام عن جاهزية جواز السفر الإلكتروني والتي تتيح للمواطنين تتبع حالة جوازاتهم

أكد مسؤول بوزارة الداخلية أمس ان قطاع شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممثلة في الإدارة العامة لنظم المعلومات تعمل وفق استراتيجية التطوير التي تنتهجها "الداخلية" لمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية.

وقال مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالإنابة بـ"الداخلية" العميد توحيد الكندري في بيان صحفي ان وزارة الداخلية تواكب احدث التقنيات عبر موقعها الالكتروني والتطبيق الإلكتروني الخاص "أم. أو.آي-كويت" والمتاح على الأجهزة الذكية التي تعمل بنظام تشغيل "اندرويد" و"آي.أو.اس".

وأوضح ان قطاع شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اضاف العديد من الخدمات الإلكترونية التي تهم المستخدم اخذا بعين الاعتبار أهمية الحفاظ على السرية وخصوصيه البيانات الشخصية للمستخدمين.

وافاد الكندري بانه تم تفعيل خدمة الاستعلام عن جاهزية جواز السفر الالكتروني والتي تتيح للمواطنين تتبع حالة جواز السفر وجاهزيته عبر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية "www.moi.gov.kw".

وذكر انه تم طرح عددا من الخدمات عبر التطبيق الالكتروني كخدمة "ساعدوني" التي حققت التواصل بين الجمهور ووزارة الداخلية والتي تمكن المستخدم من الحصول على المساعدة في حالات الطوارئ بشكل سريع لمجرد الضغط على زر "ساعدوني".

وأشار إلى تطوير القطاع لأنظمة تلقي البلاغات لدى الإدارة العامة للعمليات المركزية حيث تم تسهيل عملية التواصل وتبادل المعلومات الأساسية بين المستخدم ومتلقي البلاغ ليتم التعامل معه بشكل سريع وفعال لضمان سرعة الاستجابة لدى الأجهزة الأمنية والتعامل مع البلاغات عبر تطبيق أفضل الممارسات الأمنية.

ولفت إلى تطوير خدمة الإشعارات التي تشمل الإشعارات الخاصة حيث يتم إرسال رسائل تذكيرية وتنبيهية للمسجلين بالتطبيق عن مواعيد انتهاء مستنداتهم الثبوتية وإرسال إشعار لهم عند تسجيل المخالفة المرورية.

وبين الكندري أن هناك إشعارات عامة تختص بإعلانات وإشعارات الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني للتواصل مع الجمهور عبر إرسال رسالة عامة وإشعارات تهم المستخدمين.

وذكر أن هناك ايضا خدمة للاستعلام الشخصي عن بيانات جواز السفر وبيانات القيد الانتخابي للكويتيين وبيانات التاشيرات ورخص القيادة وتراخيص المركبات اضافة إلى تفاصيل مخالفات المرور وبيانات منع السفر وتنفيذ الأحكام.

وأوضح انه تم إضافة خدمة الاستعلام عن المكفولين للتعرف على صلاحية إقامتهم وكذلك الاستعلام عن صلاحية جوازات السفر للأبناء دون سن ال18 بما يتيح إمكانية الدفع الإلكتروني للمخالفات المرورية بصورة سهلة وسريعة وآمنة.

وأفاد الكندري بان هناك خدمة للتعرف على مواقع إدارات ومخافر ومراكز الخدمة التابعة لوزارة الداخلية ومواعيد عملها اضافة إلى تحديد أقرب مسار للوصول إليها فضلا عن خدمة تسجيل الشكاوى والاستعلام عما تم اتخاذه بخصوصها وكذلك متابعة حالة طلب التأشيرة للمسجلين فقط بالتطبيق.

وأكد حرص القطاع على متابعة احدث العلوم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في المجالات الأمنية وتطوير العمل بما يمكنها من التميز في الأداء شكلا ومضمونا.